مجلة الذاكرة EISSN :2676-1734 ISSN: 2335-125X

رقم العدد التسلسلي: 16 مجلد: 09/ عدد: 01/ السنة: 2021

استدراكات الرّضي على ابن الحاجب في الشّافية

Alradi of contentment upon Ibn Al-Hajeb in Al-Shafia

الدكتور محمد عامر دبوري

مدرس النحو والصرف في جامعة البعث

الأستاذ الدكتور عصام الكوسى

isamalkousa@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/03/25	2020/06/25	2021/01/05

الملخص:

ينظر هذا البحثُ فيما انتقد فيه الرضيُّ نظمَ ابن الحاجب في متنِ الشافية، ذلك أنّ الرضيَّ شرح متنَها، وأكثر في أثناء الشرح من نقد النظم واللغة التي سبك بها ابن الحاجب الشافيةَ.

ويقع البحث في قسمين، أولهما خاصٌّ بنقد الشارح الكلّي لنظم الشافية، ففيه إبانةٌ لما عدّه الشارح إطلاقاً خالياً من القيود، وإبهاماً تنغلق به جملُ المتن، وتكراراً لما نقده به في شرح الكافية.

وثانيهما متعلقٌ بتقويم الشارحِ لما رآه من قصورٍ في المتنِ تجلّى في ردّ بعضِ اجتهادات الماتن، وفي صياغة بعض القواعد صياغةً تجعلها أشملَ، وفي حذف بعضِ كلام الماتن مما لا تدعو الحاجةُ إليه .

This research argues Alradi's criticism to IBN Al-Hajeb's compose in Al Shfia's explanation where Al-Radi explained its explanation and during this explanation, he criticized its Language which was shaped by Ibn Al-Hajeb to Al-Shafia.

The research was divided into two parts.

The first was special, because of the whole criticism to the compose of Al Shafia by the interpreter. In this research there was clarity to what the interpreter considered as ageneral common which was free from conditions and there was unclarity in the sentences of the explanation and repeated criticism in the explanation of Al-kafia.

The second one was concerning with the evaluation of interpreter who thought that there was weakness in the explanation which was clear in refusing some interpreter's researches and in the shape of some rules which made them more common and in deletion some interpreter's speach where

مدخل:

الاستدراك في الاصطلاح تخليص الكلام مما يجوز أن يقع فيه من إغفال ما يتعين على المصنف بيانه ، قال التهانوي في تعريف الاستدراك :"و يطلق أيضاً عند النحاة على دفع توهمٍ ناشئٍ من كلام سابقٍ ، وأداتُهُ (لكن) [1] ويزخر شرح الشافية للرضي (686هـ) بضروبٍ شتى من مناقشته ابنَ الحاجب (646هـ) صاحبَ متنِ الشافية، ولذا اختير هذا البحث للنظرِ في بعضٍ من تلك الضروبِ، فهو يتجه نحو دراسة النظرة الشمولية التي يتسم بها شرح الرضي الذي يأخذ على الماتن أحياناً إطلاقه الكلامَ إطلاقاً تغيب معه القيود، ويأخذ عليه أيضاً ما في أسلوبه من الغموضِ، وإقحامِ ما وقع به في شرح الكافية في شرحه الشافيةَ أيضاً.

ويتجه البحث أيضاً نحو دراسة ما وجده الرضيُّ من عثراتٍ في كلام الماتن، ذلك أنّه انصرف في تقويماته إلى نقضِ بعضِ ما اجتهد فيه ابن الحاجب، وإلى إعادة توجيه القواعد لتصبح أشملَ وأعمَّ، وإلى استبعادِ بعضٍ من كلام المتن.

أولاً – الاستدراك الكلّي على نظم الشافية:

المراد بالاستدراك الكلي اقتطاعُ الشارح تراكيبَ وجملاً من المتن ونقدُها، ولهُ ضروبٌ أبرزها ما يأتي:

1 – أ– النقد بافتقار الأسلوب إلى القيد وبالعكس:

يردُّ الرضيُّ طريقة ابن الحاجب في إطلاقه القولَ تارةً، وفي تقييده إياه تارةً أخرى، أما ردُّ الإطلاق فمنه قول ابن الحاجب: «وإذا وَلِيَ ياءَ التصغير واوٌ أو ألفٌ منقلبةٌ أو زائدةٌ قُلبت ياءً»[2]. قال الرضيُّ: «قوله: قلبت ياءً ليس على إطلاقه بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْعِل فإنه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما وكذا

كلُّ ياءٍ في مثل موقعهما، تقول في تصغير (مقاتل): مُقَيتِل بحذف الألف إذ مُفيِّعل بتشديد الياء ليس من أبنيةِ التصغير»[3].

فوجوب حذف الألف واللام في التصغير قيدٌ لم يشر إليه الماتن، وإغفاله يؤدي إلى إقحام وزنٍ ليس من أبنية التصغير التي حدَّها سيبويه بقوله: «اعلم أنَّ التصغيرَ إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعيلٍ، وفُعيعلٍ وفُعيعيلٍ»[4].

ثم انتقلَ الرضيُّ بعد ذكرِهِ الشرطَ الذي أضافَهُ إلى متنِ ابنِ الحاجبِ إلى شرحِ العلةِ الموجبةِ لقلبِ الواوِ و الألفِ ياءً إذا كانتا تاليتينِ لياءِ التصغيرِ ، فأوضحَ أنَّ قلبَهما ياءً متعلقٌ بوجودِ ياءِ التصغيرِ الساكنةِ قبلَهما، وأنَّهُ لابدَّ من تحريكهما بعدَها ، و بيَّنَ أنَّ الواوَ وجبَ قلبُها ياءً لاجتماعِها متحركةً مع الياءِ الساكنةِ قبلها ،فيصيرُ وجوبُ قلبِها كوجوبِهِ في نحوِ سيِّدٍ و ميِّتٍ وأصلُهما سيْوِدٌ و ميْوِتٌ ،ثم أوضحَ الرضيُّ أنَّ الألفَ أُعلَّتْ بقلبِها ياءً لا واواً ؛لأنَّها لو قُلِبتْ واواً لصارتْ كالواوِ في وجوبِ إعلالها بقلبها ياءً أيضاً، فكانَ لا بدَّ من قلبها ياءً ابتداءً ، و بيَّنَ الرضيُّ أنَّ الألفَ لم تنقلبْ همزةً أيضاً عندَ تحريكِها ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ لا يحملُ ما في حروفِ العلةِ من صفةِ اللينِ إذ إنَّ حروفَ العلةِ يُراعَى فيها تقاربُ الصفاتِ لا المخارجِ ، ولذلكَ امتنعَ قلبُ الألفِ همزةً في رُسَيِّلةٍ تصغيرِ رسالةٍ و أُذَيٍّ تصغيرِ إذا ، ثم بيَّنَ الرضيُّ أنَّ الألفَ لم يُراعَ فيها المخرجُ إلا في نحوِ حمراءَ ، و الضالِّينَ ،ودابَّةٍ ؛لأنهُ لو رُوعيَ فيها صفةُ اللينِ و قُلِبَتْ واواً أو ياءً لَعادتْ ألفاً ، فيحصلُ ما يشبهُ الدورانَ من غير بلوغِ الغايةِ ، فكانَ لابدَّ من قلبِ الألفِ همزةً في نحوِ : حمراءَ و العألمِ و البأزِ ،قالَ:" و إنما قُلِبَتا ياءَينِ لأنهما إذن لا بدَّ من تحريكهما ، فإذا تحركتِ الواوُ و قبلها ياءٌ ساكنةٌ وجبَ قلبُها ياءً ، وإذا قصدتَ تحريكَ الألفِ فجعلُها ياءً أَولى ؛لأنها إنْ جعلتَها واواً وجبَ قلبُها ياءً لِما ذكرنا ، وجعلُها همزةً بعيدٌ ؛ لأنَّ اعتبارَ التقاربِ في الصفةِ في حروفِ العلةِ أكثرُ منِ اعتبارِ التقاربِ في المخرج ، فلذلكَ لا تُقلَبُ

الألفُ همزةً إلا في موضعٍ لو قُلِبتْ فيه واواً لانقلبتْ ألفاً أيضاً كألفِ التأنيثِ في حمراءَ ، والألفِ في نحو: الضالِّينَ و دابَّةٍ ، وأما العألمُ والبأزُ فنادرانِ"[5]

وإشارةُ الرضي إلى تقاربِ حروفِ العلةِ في صفاتها لا في مخارجها يدلُّ على أنَّ صفةَ اللينِ فيها تسدُّ مسدَّ مخارجها و لذلكَ يحوَّلُ كلُّ حرفٍ منها إلى صورةِ الآخرِ وإنْ تباعَدَ مخرجاهما ، وهذا من الشواهد الدالةِ على قوةِ إدراكِ أئمةِ النحو لصفاتِ الحروف ومخارجها ، وهذا ما استنبطهُ الباحثُ أنور طراد إذ قالَ :"درسَ النحاةُ الأصواتَ وفق منهج دقيق، و اعتمدوا طرقاً ما زالَ البحثُ اللغوي الحديثُ يقرها ، ويتخذها أساساً له "[6]

ووجدَ الدكتور مهدي القرني أنَّ الرضي انفرد في إضافةِ شرطٍ إلى قول ابن الحاجب ، وهو عدمُ وقوع الواو أوِ الألفِ أو الياءِ في موضع العين و اللام من وزنِ فُعَيْعِلٍ ؛لأنَّ قياسَ التصغير يستلزمُ وجوبَ حذفِ الحروفِ التي في موضعِ العينَ واللامَ من فُعيعلٍ ، أو الحروفِ التي تلي العينَ واللامَ من فُعيعلٍ، وضربَ الرضيُّ مثلاً على ذلك في تصغير بناءِ مُقاتلٍ إذ يجبُ حذفُ الألفِ في مُقيتِلٍ لتحلَّ محلَّها ياءُ التصغيرِ ،إذ لو قُلبتْ ألفُ مقاتلٍ ياءً لصار اللفظُ في المصغر مُفيِّعلاً بإدغامِ ياءِ التصغير بالياءِ المحولةِ من الألفِ وهذا البناءُ مرفوضٌ في التصغير فكان لا بد من حذفِ ألفِ مقاتلٍ ،وهذا قولُ سيبويه أيضاً، فإنه نصَّ على أنَّه لو شوهدَ رجلٌ اسمهُ مساجد لقالَ من يحقِّرُ ذلكَ الرجلَ :مُسيجدٌ بحذف الألفِ قالَ: "وإذا حقرتَ مساجد اسمَ رجلٍ قلتَ :مُسيجدٌ ، فتحقيرهُ كتحقيرِ مَسجدٍ لأنه اسمٌ لواحدٍ ، ولم تردْ أن تحقِّرَ جماعةَ المساجدِ ، ويحقَّر ويُكسَّرُ اسمَ رجلٍ كما يُحقَّر مُقدَّم"[7] ، فسيبويهِ يشيرُ هنا إلى تحقير لفظِ مساجد إذا كانَ اسمَ علمٍ لرجلٍ فقط ؛إذ تحقيرُ المساجدِ انتهاكٌ لحرمتها وجلالها ، وهو محظورٌ لأنّها معظَّمةٌ، ولفظُ مساجد كلفظِ مقاتلٍ في عدد الحروفِ و الحركاتِ و السكناتِ ، وهذا دليلٌ على أنَّ الرضيَّ اتبعَ سيبويه ،فيُستَنتجُ من ذلك أنَّ قول

الدكتور مهدي القرني: "الشرط الذي ذكره الرضي هنا قد انفرد به بين الصرفيين ، ولم يذكره غيره"[8] لا ينهضُ للحكم على انفراد الرضي بذلك الشرط.

ويكون انـتقاد الرضي موجهاً نحو ما وضـــعه الماتن من القيد في نظمه أحياناً، وهذا بخلاف ما تقدم، ومنه قولُ الماتن: «فإن اتفق اجتماع ثلاثِ ياءاتٍ[9] حذفت الأخيرة نسياً على الأفصح، كقولك في عطاءٍ، وإداوةٍ، وغاويةٍ، ومعاويةَ: عُطَيٌّ، وأُدَيَّةٌ، وغُوَيّةٌ، ومُعَيَّةٌ»[10].أما الرضي فقال: «وقول المصنف: (حذفت الأخيرةُ نسياً على الأفصح) يومي إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقاً»[11].

واجتماع الياءات ناتج عن موافقةِ مصغَّر تلك الأبنية لوزن فُعيعِلٍ فيخفَّف ليصير على مثال الثلاثي المصغَّر. قال المبرد: «فأما ما ذكرت لك مما يحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاءٍ: عُطيٌّ فاعلم، لأنك حذفتَ ياءً والأصل: عُطيِّيٌ فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف»[12].

فنقل عُطيِّيٌ إلى عُطيٌّ تخفيف، والتخفيف يحتمله قول الماتن (على الأفصح) فهو أشار إليه بقوله: «وإنما كان كذلك كراهةَ اجتماعِ الياءات، وليس هذا حذفاً إعلالياً بمنْزلته في قاضٍ ولكن حذفٌ اعتباطيٌّ للتخفيف بمنْزلته في يدٍ ودمٍ، ولذلك كان معرباً بالحركات الثلاث كإعرابِ يدٍ ودمٍ»[13].

وكذلك يحتمل قوله (على الأفصح) الإيماءَ إلى مَن لا يقلبون الواو المتحركة ياءً في التصغير، وذلك أنّ واو: غاوية، ومعاوية، وإداوة متحركة قال سيبويه: «وذلك قولك في أسودَ: أسيِّدٌ، وفي أعورَ: أُعيِّرٌ.. واعلم أنّ من العرب من يُظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعدُ الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقَّر»[14].

فما قرره سيبويه يُحتجُّ به للماتن لا عليه، لأنه لا حذفَ في حال التصحيح. قال المبرد: «واعلم أنه من قال في أسودَ: أُسيودٌ قال في معاوية: مُعَيوِيةٌ، لأنّ الواوَ في موضع العين، ومن قال: أُسيِّدٌ على اختيار الوجهِ الجيّدِ قال: مُعيّةٌ ، فيحذفُ الياءَ التي حذفها في تصغيرِ عطاءٍ ونحوِهِ لاجتماعِ الياءاتِ»[15].

وحذفُ الياءِ من : مُعيَّةٍ يدلُّ على أنَّ أصلَها : معيِّيةٌ ثم حذفتِ الياءُ الثالثةُ نسياً ؛أي ليسَ له قاعدةٌ قياسيةٌ ، وإنما هو شيءٌ اعتباطيٌّ الغرضُ منهُ مجردُ التخفيفِ واتقاءُ الثقلِ ، وأوضحَ ذلك ابنُ الحاجبِ بقوله: "وإنما كانَ كذلكَ كراهةَ اجتماعِ الياءاتِ ، وليسَ هذا حذفاً إعلالياً بمنزلته في قاضٍ ، ولكنْ حذفٌ اعتباطيٌّ للتخفيفِ بمنزلته في يدٍ و دمٍ ، ولذلكَ كانَ معرباً بالحركات الثلاثِ كإعرابِ يدٍ و دمٍ ، ألا ترى أنكَ تقولُ : هذا عُطيٌّ ،ورأيتُ عُطيَّاً ، ومررتُ بعُطيٍّ ، ولو كانَ كقاضٍ لَقلتَ: هذا عُطيٌّ، ومررتُ بعُطيٍّ، ورأيتُ عُطيِّياً

فابنُ الحاجبِ شبَّهَ إعلالَ عُطيٍّ بحذف الياءِ منهُ بإعلالِ يدٍ و دمٍ في حذف الواو منهما للتخفيفِ أيضاً ، وكلا الوجهينِ من الحذف اعتباطيٌّ كما ذكر ، و الغايةُ منه جلبُ الخفةِ في النطق ؛لأنَّ" اللغةَ أصواتٌ في نظامٍ وعلاقاتٍ ، و المفرداتُ و الكلماتُ و التسمياتُ و المصطلحاتُ هي كتلةٌ من أصواتٍ محدودةٍ و موزونةٍ"[16]

1– ب– نقد الإبهام في النظم:

المراد بالإبهام نعتُ الرضي كلامَ المصنف بالركاكة والتناقض ونحوهما، ومنه قول ابن الحاجب في الوقف: «وإبدال الألف في المنصوب المنوَّن، وفي إذن، ونحو: اضربَنْ بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح»[17] قال الرضي: «قوله: (بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء) عبارة ركيكة، ولو قال: بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح، يعني لا يقلب تنوينُ المرفوع واواً، وتنوين المجرور ياءً كما قلبتَ تنوين المنصوب ألفاً، لأداء ذلك إلى

الثقل في موضع الاستخفاف، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأدلُو مطلقاً ويجيزون حذف ياءِ مثلِ القاضي في الوصل، والواو والياء فيهما أصلان فكيف يفعلون في الوقف الذي هو موضع التخفيف شيئاً يؤدي إلى حدوث واوٍ وياءٍ قبلهما ضمةٌ وكسرة؟»[18].

وإذا جلا الرضي ما في كلام الماتن من اضطراب فيما تقدم فإنه يَسِمُ كلامه أحياناً بالتناقض وبمخالفته للمتجه عند النحاة. قال ابن الحاجب: «الإدغام أن تأتي بحرفينِ ساكنٍ فمتحركٍ من مخرجٍ واحدٍ من غير فصلٍ، ويكون في المثلَين والمتقاربين، فالمثلان واجبٌ عند سكون الأول إلا في الهمزتين إلا في نحو: سأَّال ودأّات، وإلا في الألفين لتعذُّره»[19].

قال الرضي: «والذي أرى أنه ليس الإدغامُ الإتيانَ بحرفين بل هو الإتيانُ بحرفٍ واحدٍ مع اعتمادٍ على مخرجه قويٍّ سواء كان ذلك الحرفُ متحركاً نحو: يمدُّ زيدٌ، أو ساكناً نحو: يمدْ وقفاً، فعلى هذا ليس قوله (ساكنٍ فمتحركٍ)... بوجهٍ لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً، إما لأنه يجوز في الوقفِ الجمعُ بين الساكنين عند من قال هما حرفان، وإما لأنه حرفٌ واحدٌ على ما اخترنا وإن كان كالحرفين الساكنِ أولُهما من حيث الاعتمادُ التامُّ، وقوله (ساكنٍ فمتحركٍ) وقوله (من غير فصل) كالمتناقضين، لأنه لا يمكن مجيءُ حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفكِّ بينهما، وإن لم تفكَّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر»[20].

ثَمَّ اجتهادٌ من الرضي في تعريف الإدغام كاد ينحرف فيه عن حقيقته في الجمع بين حرفين قال سيبويه: «الإدغام يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويُقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخِر من موضعٍ واحدٍ، نحو: قد تَرَّكتُكَ، ويكون الآخرِ على حاله»[21].

فلم يشر سيبويه إلى أنّ المدغَمين حرف واحد، فكلامُه غير موافقٍ لكلام الرضي الذي بنى نقدَه السابقَ على تعريفه الإدغام، فَنَعت قول الماتن (ساكنٍ

فمتحرك) و(من غير فصلٍ) بالتناقض مع أَنّ الماتن ما خرج عما عرَّف به النحاة الآخرون الإدغام ومنهم المبرد الذي يقول: «وتأويلُ قولنا (مدغم) أنه لا حركةَ تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادةً واحدة، لأن المخرجَ واحدٌ ولا فَصْلَ، وذلك قولك: قطَّعَ وكسَّرَ... ولم يذهب بَكر، ولم يقم مَّعك، فهذا معنى الإدغام»[22].

فما ذكره المبرد عن المراد من الإدغام فيه دليلٌ على أنَّ الرضي اجتهد في التعريف مع أن قول الماتن (ساكنٍ فمتحركٍ) ضروريٌّ لاستثناء الألف من الإدغام وهو ما أبان عنه الرضي نفسُهُ فذهب إلى أنَّ قول الماتن (وإلا في الألفين لتعذُّره) حشوٌ يغني عنه قوله (ساكنٍ فمتحركٍ). قال: «(قوله: وإلا في الألف)[23] لما قال: (واجب عند سكون الأول) ولم يقل: مع تحركِ الثاني أوهم أنّ الألفَ يدغم في مثله، لأنه قد يلتقي ألفان، وذلك إذا وقفتَ على نحو السماء والبناء بالإسكان... فإنك تجمع فيه بين ألفين، ولا يجوز الإدغام، لأن الإدغام اتصالُ الحرفِ الساكن بالمتحرك كما مرَّ، والألف لا يكون متحركاً، والحقُّ أنه لم يَحتج إلى هذا الاستثناء، لأنه ذكر في حدّ الإدغام أنه الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحركٍ، والألف لا يكون متحركاً»[24].

فاستثناءُ الألف من الإدغام صفةٌ تختصُّ دون باقي الحروفِ العربية ، فقد وردَ في كتاب الصوتياتِ العربيةِ أنَّ الألفَ تسمى الحرفَ الهاويَ ،أي" الصوتَ اللينَ الذي يتسعُ فيه تجويفُ الفم"[25]، فاقتضى ذلك سكونَ الألفِ وامتدادَ الصوت بها و استطالتَه ، فلا سبيلَ إلى غير ذلك إذا أُريدَ النطقُ بها.

1- ج- حملُ الرضي استدراكاته في شرح الشافية على نظائرها في شرح الكافية:

يأخذ الرضي على ابن الحاجب إيرادَه ما يُنقَد به في متن الكافية، ويستشهد به في شرحه للشافية. قال ابن الحاجب: «والحركةُ في نحو: خفِ اللهَ، واخشَوُا اللهَ، واخشَيِ اللهَ، واخشَوُنَّ، واخشَينَّ غيرُ معتدٍّ بها بخلاف نحو: خافا، وخافَنَّ،

فإن لم يكن مدَّةً حرِّكَ نحو: اذهبِ اذهبْ، ولم أُبَلِهْ[26] ، والم الله، واخشَوُا اللهَ، واخشيِ اللهَ، ومن ثَمَّ قيل: اخشَوُنَّ، واخشينَّ لأنه كالمنفصل»[27].

وقال الرضي: «(قوله: ومن ثَمَّ قيل: اخشَوُنَّ واخشَينَّ لأنه كالمنفصل) لا وجهَ لإيراد هذا الكلامِ ههنا أصلاً، لأن الساكن الأولَ يحرَّك إذا لم يكن مدَّةً، وإن كان الثاني متصلاً مثلَ الهاءِ في: لم أُبَلِهْ، أو منفصلاً كاخشَوُا اللهَ، واخشَيِ الله، أو كالمنفصل كاخشَوُنَّ واخشَينَّ، فأيُّ فائدةٍ لقوله (لأنه كالمنفصل) وحكمُ المتصل أيضاً كذلك؟! وهذا مثلُ ما قال في آخر الكافية: (وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل)[28] كأنه توهَّم ههنا أنّ حقَّ الواوِ والياءِ في مثله الحذفُ كما في اغزُنَّ، لكن لمّا كان النونُ المؤكِّدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذفا كما لم يحذفا في نحو: اخشَوُا اللهَ، واخشَيِ اللهَ»[29].

فالظاهر أنّ الرضي يريد بقوله: «فأي فائدةٍ لقوله (لأنه كالمنفصل) وحكمُ المتصل أيضاً كذلك؟!» الإيماءَ إلى أن تحريك أول الساكنين في: لم أُبلِهْ، وفي: اخشَوُنَّ واخشينَّ واحد فلا داعي للقول (كالمنفصل)، والنظر فيه يظهر أنّ فيه فائدةً هي أنّ تحريكَ اللام في (لم أُبَلِهْ) اقتضته صناعة اللفظ لا معناه، وذلك بدليل جواز إلحاقها وحذفها. قال سيبويه: «هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحركِ آخر الحرفِ، وذلك قولك... في حال الجزم: ارمِهْ، ولم يغزُهْ، واخشَهْ، ولم يقضِهْ، ولم يرضَهْ، وذلك لأنهم كرهوا إذهابَ اللاماتِ والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرفِ كرهوا أن يسكّنوا المتحرك... وقد يقول بعض العرب: ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ، حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس»[30].

أما نونا التوكيد فيؤتى بهما لمعنى التوكيد فلا يُستغنى عنهما كما يستغنى عن الهاء، ولهما نظير من المنفصل هو (ما) الزائدة المؤكدة أيضاً. قال سيبويه: «وزعم الخليلُ أنهما توكيد كـ(ما) التي تكون فصلاً، فإذا جئتَ بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً»[31].

ثانياً – الاستدراك التقويمي للنظم في الشافية:

المراد بالاستدراك التقويمي تعديلُ الشارح بعضَ كلماتِ الماتن، وحذفُ بعض الكلم منه، وقلبُ طريقته في صوغ كلامه. وسوف يظهر ذلك في الآتي:

2– أ– الاستدراك على القصور في نظم الشافية:

يرى الرضي أنّ بعضَ المواضع في الشافية فيها تجوّز فيعدِّل فيها، مثالُه قولُ ابن الحاجب في الجمع: «والرباعيّ نحوُ جعفرٍ على جعافرَ قياساً، ونحوُ قِرْطاسٍ على قراطيسَ، وما كان على زنته ملحَقاً أو غيرَ ملحَقٍ بمدةٍ، أو غيرِ مدَّةٍ يجري مجراه نحوُ كوكبٍ، وجدولٍ، وتنضُبٍ، ومِدعسٍ، وقِرواحٍ، وقُرطاطٍ، ومصباحٍ»[32].

وقال الرضي: «قوله: (وما كان على زنته) أي زنة الرباعي، أعني عددَ حروفه سواءٌ كان مثلَه في الحركات المعينة والسكَنات كجَدولٍ، وكوثرٍ أولا كتنضُبٍ، وهذا القول منه تجوُّزٌ، لأنه يُعتبَر في الوزن الحركاتُ المعينة والسكنات، فلا يقال: تَنضُب على زنةِ جَعفرٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجازٍ بعيدٍ، وكذا يعتبر في الزنةِ زيادةُ الحروفِ وأصالتُها... لكن يُتجوَّز تجوُّزاً قريباً في الملحق فيقال: إنه على زنة الملحق به، فيقال: جدول وكوثر على زنة جعفر، ولا يقال: إنّ حماراً على زنةِ قِمَطرٍ لما لم يكن ملحقاً به»[33].

أخذ الرضي على الماتن تساهُلَه في أن أجاز تكسير (تنضبٍ) على مثال تكسير (جعفر) مع أن الماتن ما خرج عما قرره سيبويه بقوله: «وما لم يُلحَق ببنات الأربعة وفيها زيادة وليست بمدةٍ فإنك إذا كسَّرته كسَّرته على مثال مَفاعل، وذلك تنضُبٌ وتناضب، وأجدلٌ وأجادل»[34].

فكلام سيبويه مطلقٌ في أنَّ الزيادة التي لا تكون مَدةً ليست تمنع جمعَ ما كانت فيه جمعَ الرباعي المجرد، وهذا الإطلاق يشمل (تنضُب) و(مدعس) أيضاً،

لأن الميم في (مدعس) ليست مدة، فالمعول عليه أن يكون البناء في ظاهره رباعياً وزيادته ليست مدة دون اعتبار للحركات والسكنات، لأن ما زِيدَ فيه المدة له جمعٌ مخصوص. قال ابن الحاجب: «وحكمُ ما فيه زيادةٌ غيرُ مدةٍ يكون بها مماثلاً للرباعي أن يُجمعَ جمعَه، كأجدلَ وأجادلَ، وقوله[35](غير مدة) احترازٌ من نحو: فاعلٍ و فعولٍ وفعيلٍ وأشباهها فإن له جمعاً مخصوصاً»[36].

والاحترازُ الذي أشارَ إليه ابنُ الحاجب متعلقٌ بالألف في نحو فاعلٍ ، و الواو في نحو فعولٍ ، و الياء في نحو فعيلٍ ،فهو مثَّلَ بهذه الأبنيةِ ليشيرَ إلى اختصاصِ ما فيه مدةٌ زائدةٌ منها ومن نظائرها بأحكامٍ في التكسير ليستْ لغيرها ، وذلك كما يقولُ ابن عصفور "لأنَّ حروفَ العلةِ يقاربُ بعضُها بعضاً ؛لأنها من جنسٍ واحدٍ ، فسهُلَ تقديرُ انقلابِ بعضِها من بعضٍ"[37]، وأشار إلى نحو ذلك الدكتور كمال بشر بقوله :"جملةٌ كبيرةٌ من أصوات هذه اللغةِ يقعُ بعضها من بعضٍ موقع التقابل أو التناظر"[38]

أما ما ذكره الرضي من أنّ الملحَق يُتجوَّز فيه بالقول: هو كالملحَق به في الوزن فموافق لما عليه سيبويه، فلا يلزم توافق الملحَق والملحَق به في الحركات والسكنات ودليلُه أن سيبويه ذكر (سُلَّم) و(دُمَّل) و(جُندَب) و(عِثْير) مع (جَدول) الموافق لـ(جَعفر) في الوزن. قال: «واعلم أنّ كلَّ شيءٍ كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناءَ بنات الأربعة وأُلحق ببنائها، فإنه يكسَّر على مثال (مَفاعل) كما تكسَّر بنات الأربعة، وذلك: جدولٌ وجداولُ، وعِثيرٌ وعَثايرُ... وسُلَّمٌ وسَلالمُ، ودُمَّلٌ ودَمامِلُ، وجُنْدَبٌ وجَنادبُ... وكذلك هذا النحوُ كلُّه»[39].

ومن مظاهر القصور في نظر الرضي أنّ كلام الماتن يحتاج إلى رفده ببعض المفردات. قال ابن الحاجب في ذي الزيادة من الأبنية: «والنونُ كثرت بعد الألفِ آخراً ثالثةً ساكنةً، نحو: شَرَنْبثٍ، وعُرُندٍ»[40]. قال الرضي: «(قوله...

ثالثةً ساكنةً) كان ينبغي أن يضمَّ إليه قيداً آخر بأن يقول: ويكون بعد النون حرفان كشرنبثٍ وقَلنسوةٍ أو أكثر من حرفين كجعنظار»[41].

تقييد زيادة النون في (شرنبثٍ) ونحوه بوجود حرفين بعدها أو أكثر مما ابتدعه الرضي، فغيرُه من النحاة قيّد زيادتها بكونها ثالثة ساكنة فقط. قال أبو علي في «باب زيادة النون»: «وكذلك في عَقنْقلٍ وعَصنصرٍ، لأنها إذا كانت ثالثةً ساكنةً كانت بمنْزلة الألف ألا تراهما قد تعاورتا الكلمةَ الواحدةَ في شرنْبثٍ وشُرابث، وجرنفسٍ وجُرافسٍ»[42].

ما قاله أبو علي يتعلق بظاهر الصناعة، ويؤيده في ذلك أنّ ما كان ثالثُهُ نوناً أو ألفاً زائدتين له معنىً واحدٌ. قال سيبويه: «وقد بُيِّن تعاورُها والألفَ في الاسم في معنىً واحدٍ، وذلك قولهم: رجلٌ شَرنبثٌ وشُرابثُ، وجَرنفسٌ وجُرافِسٌ... وهو قول الخليل»[43].

وحملُ زيادة النون فيما سبق على زيادة الألف علَّتُه أن حروف العلة تكثر زيادتها في موضع هذه النون. قال ابن جني: «فإن قال قائل: ولم صارت النونُ إذا وقعت ثالثةً ساكنةً في كلمةٍ على خمسةِ أحرفٍ استحقت الزيادة؟ قيل... فلما وقعت موقعاً تكثر فيه حروفُ اللينِ الزائدةُ، وهي في الأصل من حروف الزيادة قُضي بزيادتها مع كثرةِ ما يَضِحُ من أمرها بالاشتقاق أنها زائدة»[44]

فالنقول السابقة تظهر انفراد الرضي بتقييده زيادة النون بحرفين أو أكثر بعدها، فالقيد المجمَع عليه أن تكون النون ثالثةً ساكنةً علماً أنّ قيد الاشتقاق الذي أشار إليه ابن جني آنفاً يكثر الاستدلال به على زيادتها. قال ابن الحاجب: «قد كثر زيادة النونِ ثالثةً فيما عُرف اشتقاقُه نحو: حَبنطى»[45].

فالنونُ المشارُ إليها هنا شرطُها السكونُ ؛لأنه أخفُّ أحوالها إذ لو حُركتْ لصارتْ ثقيلةً بزيادةِ الحركةِ عليها ،فهي تضاهي بسكونها لينَ حروفِ العلةِ ،

فتشابهتْ معها في كثرةِ زيادتها ثالثةً ساكنةً ، و السكون أخفُّ أحوالِ حروفِ العلةِ، فوقعَ بسببه تجانسٌ بينها و بينَ حروفِ العلةِ، تقول الدكتورة فاطمة حجاري :"يؤدي الجناس دوراً هاماً في زيادة تناسق الألفاظ و انسجامها في النص".[46]

2– ب– الاستدراك على القواعد غيرِ الضابطة من النظم:

ينظر الشارح في بعض القواعد فيعيد صوغها لما ينقصها من الضبط. قال ابن الحاجب: «وقد تدغم تاءُ نحو: تتنَزَّلُ وتتنابزوا وصلاً، وليس قبلها ساكنٌ صحيح»[47]. قال الرضي: «لا تُدغِمُ إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو: قالَ تَتَزَّلُ... أو آخره مدّ نحو: قالوا تَتَزَّلُ... فإن لم يكن قبلها شيءٌ لم يدغموا، إذ لو أُدغم لاجتُلِبَ لها همزة الوصل، وحروف المضارع لا بدَّ لها من التصدر لقوة دلالتها... وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكنٌ غيرُ مدٍّ سواءٌ كان ليّناً نحو: لو تتنابزون، أو غيره نحو: هل تتنابزون، إذ يُحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن، ولا تفي الخفة الحاصلةُ من الإدغام بالثقل الحاصلِ من تحريكِ ذلك الساكن، وظهر بما شرحنا أنّ الأولى أن يقول المصنف: وليس قبلها ساكنٌ غيرُ مدَّة»[48].

فقول الرضي «ليس قبلها ساكنٌ غيرُ مدة» أعمُّ من قول الماتن، لأنه يشمل ما امتنع إدغامه من الحروف الصحيحة واللينة، ووافق الرضيَّ في ذلك نقره كار بقوله: «لو قال: وليس قبلها ساكنٌ غيرُ مدةٍ لكان أولى»[49].

ويأخذ الرضي على الماتن أنه لا يختار الأبنية المطابقة لما يقوله. قال ابن الحاجب: «وللخماسيّ المجرد أربعةٌ: سفرجلٌ، وقِرطعبٌ ، وجَحمرشٌ، و[قُذَعملٌ][50] وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ، ولم يجىء في الخماسيّ إلا عضرفوطٌ، وخُزَعبيلٌ، وقَرطبوسٌ، وقَبَعْثَرى، وخندريسٌ على الأكثر»[51]. قال الرضي: «وإنما قال «على الأكثر» لأنه قيل: إنّ خندريساً فَنْعليلٌ، فيكون رباعياً مزيداً فيه، والأَولى الحكم بأصالة النون، إذ جاء بَرقعيدٌ في بلدٍ، ودَرْدَبيسٌ للداهية»[52].

ثم قال الرضي: «الحكمُ بزيادة مثل ذلك الحرفِ يكون أَولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول، أما إذا كانت بالتقديرين[53]من ذوات الزوائد كمثالنا، أعني خندريساً، فإن ياءَه زائد بلا خلاف، فلا تفاوت بين تقديره أصلاً وزائداً، ولو قال المصنف بدل خندريس: بَرقعيد لاستراح من قوله «على الأكثر» لأنه فَعلليلٌ بلا خلاف... ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل: إنه أعجمي، ولو ذكر عَلطميساً وجعفليقاً لم يرد شيء، لأن حرف الزيادة غيرُ غالبٍ زيادتُهُ في موضعه منهما»[54].

ردَّ الرضيُّ زيادة النون في (خندريس)، لأن زيادتها مما اختلف فيه، ولذلك الاختلافِ أخذ على الماتن إيراده هذا البناءَ، والخماسي لا يُزاد فيه إلا حرف واحد في الأسماء والصفات. قال ابن عصفور: «وأما الخماسيُّ فلا تلحقه إلا زيادةٌ واحدة فيصير على ستةِ أحرفٍ، ويكون على فَعْلَليل.. فالاسم نحو: خندريس، والصفة نحو: دَردبيس»[55].

فالياء هي الزائدة في (خندريس) لا النون، وذلك بدليل كون النون فيها ثانية، ولا تطرد زيادة النون في الخماسي إلا إذا كانت ثالثةً ساكنة في الأسماء أو كانت بعد ألفٍ في الصفات. قال ابن يعيش: «والمطرد من ذلك زيادتها ثالثةً في الخماسيِّ ساكنةً، وبعد الألفِ في الصفاتِ نحو: سكران وما ألحق به»[56].

والاطراد الذي أشار إليه ابن يعيش آنفاً يؤيد ما ذهب إليه الرضي من أنّ نون (خندريس) أصلية، فالأسماء التي تزاد فيها ثانيةً قليلة. قال سيبويه: «فأما إذا كانت ثانيةً ساكنةً فإنها لا تُزاد إلا بثبتٍ، وذلك حِنْزقرٌ، وحِنبتّر لقلة الأسماء من هذا النحو»[57].

فالذي يظهر من ترجيح أصالة نون (خندريس) عند الرضي أن الماتن أخذ بما يدل عليه الاشتقاق، فهو قاسَ في الإيضاح في شرح المفصل نون (خندريس) على نون (منجنيق) بقوله: «وحُكِمَ بزيادة النون لقولهم: مجانيقُ،

وحُكم بأنّ الميمَ أصليةٌ لئلا يجمع بين زيادتين في أول الاسم، ولئلا يؤدي إلى مثالٍ ليس في الأسماء، وفَنْعَليل كخندريس، وبعض النحويين يزعم أن الميم والنون زائدتان، ويذكر أنَّ من العرب من يقول: جَنَقْناهم إذا رمَوهم بالمنجنيق، وما أدى إليه الاشتقاق الصحيح حُكم به، وإن أدى إلى مثالٍ ليس في الأسماء»[58].

ولكنّ ما يضعف التمسك بالاشتقاق أن خندريساً ومنجنيقاً معرَّبان. قال ابن دريد: «والخدرسةُ منه اشتقاق الخندريس وليس بعربيٍّ محض»[59] وقال الجوهري: «والمنجنيق التي تُرمى بها الحجارةُ معرَّبةٌ»[60].

فما ذكره ابن دريد والجوهري يبينُ أنّ سبب الخلافِ في نون (خندريس) تعريبُهُ، والمعربُ لا ضابط للاشتقاق منه. قال ابن جني: «إذا اشتقّوا من الأعجميّ خلّطوا فيه، لأنه ليس من كلامهم فاجترؤوا عليه فغيَّروه»[61].

ونصَّ ابنُ جني على ذلك ليشير إلى استقلالِ كلِّ لغةٍ بخصائصَ ليستْ لسواها ،فلكلِّ لغةٍ قواعدها التي تختصُّ بها ولا تنطبقُ على غيرها ؛أي يتعينُ دراسةُ ألفاظِ كلِّ لغةٍ برأسها ، و الإحاطةُ بسمات حروفها و مخارجها ،فيعبرُ عن المعنى المراد بكل لغة بحسب صفات حروفها ،ولذلك قال السيوطي في تعريف المعرب :"هو ما استعملته العربُ من الألفاظ الموضوعةِ لمعانٍ في غير لغتها"[62]،أي أن المتكلمَ إذا أراد وصف الماء مثلاً بالعربية استعملَ له الألفاظَ الموضوعةَ لذلك في لغة العرب ، وإذا أراد متكلم بغير لغة العرب أن يصف الماء استعمل له الألفاظ الموضوعة في اللغة التي ينطق بها، فالتعبير عن صفات الماء مقصد تشترك فيه نوايا المتكلمين ،أما ألفاظهم فلا بد من تباينها في طرق الأداء.

2- ج- الاستدراك على الحشوِ في النظم:

يستبعدُ الرضي أحياناً من المتنِ ما يراه غير ذي فائدةٍ ومنه قولُ ابن الحاجب: «وشرطُ إعلالِ العينِ في الاسم غيرِ الثلاثي المجرَّدِ وغير الجاري على الفعل مما لم يُذكَر موافقةُ الفعلِ حركةً وسكوناً مع مخالفته بزيادةٍ أو ببنيةٍ مخصوصتين به، فلذلك لو بنيتَ من البيعِ مثلَ: مَضربٍ وتِحلىءٍ قلتَ: مَبِيْعٌ وتِبِيْعٌ معتلاً، ومثلُ تَضرِبُ قلتَ: تَبْيِعُ مصحَّحاً»[63].

قال الرضي: «ونَعني بالجاري المصدر نحو: الإقامة والاستقامة، واسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره... قوله (مما لم يذكر) لم يُحتج إليه، لأنه لا بدَّ لكلِّ اسمٍ قُلب عينُه ألفاً سواءٌ كان مما ذكر أو لم يذكر من الموافقةِ المذكورة في الثلاثي والمزيدِ فيه مع المخالفةِ[64] المذكورة في المزيد فيه، وكذا في نقلِ حركة [عين][65] المزيد فيه إلى الساكن الذي قبله كما ذكرنا إلا في نحو الإقامة والاستقامة فإنّ فيه قلباً ونقلاً مع عدم الموافقةِ المذكورة، وذلك لما ذكرنا قبلُ من المناسبة التامة لفعله، وإلا في باب بوائع فإن فيه قلباً مع عدمها أيضاً، وذلك للثقلِ البالغ»[66].

فقول الماتن (مما لم يذكر) لا حاجة إليه، لأنه ينقاس عند النحاة إعلال الاسم المميَّز من الفعل بزيادة خاصةٍ به كالميم أو بوزنٍ لا يكون في الفعل. قال أبو علي: «وما كان على مَفعَلٍ ومَفعِلٍ من الأسماء فإنه يعتلُّ لمجيِّه على وزن الفعل، وفصلِ الميمِ له من أمثلةِ الفعل من حيث كانت زيادةً تختصُّ الاسمَ دونه، وذلك المعاشُ والمعادُ والمثابةُ... ولو بنيتَ اسماً على مثالٍ تحلِىءٍ من القول لقلتَ: تِقِيلٌ ومثلُ تُرتُبٍ[67]: تُقُولٌ، فإن بنيتَ من البيعِ قلتَ في مثالِ تِحلىءٍ: تِبِيْعٌ، وفي مثال تُرتُبٍ: تُبُوعٌ في قول أبي الحسن وفي قول سيبويه: تُبِيْعٌ، وإنما اعتلَّت عندهم جميعاً، لأن اختصاصَ الوزنِ بالاسم كاختصاصه بالزيادة»[68].

ومما انتقد فيه الرضيُّ الحشوَ في كلامِ الماتن قولُ ابن الحاجب في الوقف: «ويوقَف على الألفِ في باب عصاً ورحىً بالاتفاق، وقلبُها وقلبُ كلِّ ألفٍ همزةً

ضعيفٌ، وكذلك قلبُ ألفِ التأنيث نحوُ: حُبلى همزةً أو واواً أو ياءً»[69]. قال الرضي: «أقول: قوله (همزة) لم يكن محتاجاً إليه مع قوله قبلُ (قلبُ كلِّ ألفٍ همزة)»[70].

والذي يظهر أنّ مأخذ الرضي هنا ليس قوياً، لأن الماتنَ محتاجٌ إلى عطفِ (واواً أو ياءً) على منصوب قبله، ومحتاجٌ إلى بيان أنّ ألفَ نحو: حُبلى لا تُقلب همزة فحسب بل تقلب ياءً أو واواً. قال سيبويه: «وزعم الخليلُ أنَّ بعضهم يقول: رأيت رجلأْ فيهمز، وهذه حُبَلأْ»[71] ثم قال: «هذا بابُ الحرفِ الذي تبدل مكانَه في الوقف حرفاً أبينَ منه.. وذلك قولُ بعض العرب في أفعَى: هذه أَفَعْي، وفي حُبلى: هذه حُبلَيْ... وزعموا أنَّ بعضَ طيّئ يقول: أَفعَوْ، لأنها أبينُ من الياء»[72].

فهذاالإبدالُ عند بعض العرب طريقةٌ في النطقِ تتصفُ بقوة الإفصاح ؛لأنَّ الهمزةِ و الياءَ و الواوَ أوضحُ من الألف ، وأشدُّ بياناً.

الخاتمة

1- المسائلُ المختارةُ في هذا البحثِ أمثلةٌ منتخبةٌ من أبوابٍ شتى ،فقلما يخلو شرح الرضي للشافية كلِّها من نقدٍ يسلطهُ على ما في قياسِ ابن الحاجبِ من الحاجةِ إلى القيود التي تقتضيها طريقةُ الماتنِ في صوغِ القياسِ ؛لأنَّ متنَ الشافيةِ كلَّهُ أقيسةٌ و قواعدُ تشملُ سائرَ أبوابِ التصريف.

2- النقدُ الذي أقدمَ عليه الرضيُّ في شرحه للشافية يقومُ على الاستدلالِ بالقياس المحضِ أحياناً كما فعلَ في قلب الواو و الألفِ ياءً إذا جاورتا ياءَ التصغير إذِ اشترطَ الرضي ألا تكونَ الألفُ و الواوُ في موقع العينِ و اللام من وزن فُعيعِلٍ ، وهو استنتاجٌ اختزلهُ الرضيُّ من كتاب سيبويه إذ استلَّ الرضيُّ الأمثلةَ التي نصَّ عليها سيبويه ، وأقامَ عليها شرحَه للشافيةِ.

3- أبوابُ التصريفِ مصطَلحٌ عليها لدى جميعِ النحويينَ ، و لا يخلو بابٌ من مسائلَ قياسيةٍ ، وأخرى غير قياسيةٍ ، و الرضيُّ أوضحَ القياسيَّ و سواهُ في سائر أبواب الشافية ، وورد في البحث مثالٌ على غير القياسيِّ في تصغير نحو :عطاءٍ إذ يقالُ :عُطيٌّ بياءَينِ لا عُطيِّيٌ بثلاثِ ياءاتٍ ، وإنْ كان القياسُ يقتضي أن يكونَ في المصغر ثلاثُ ياءاتٍ ، لكنَّ ثقلَ توالي ثلاثِ ياءاتٍ يوجبُ حذفَ إحداهنَّ حذفاً غير قياسيٍّ ؛أي لا قاعدةَ له تطردُ في كلِّ مصغرٍ.

4- سلكَ الرضيُّ مسلكَ التهذيبِ في شرحه لبعضِ أبوابِ الشافية كالذي في باب الإدغام ، فإنَّ ابن الحاجب نصَّ على أنَّ الإدغامَ يتحققُ بحرفين أولهما ساكنٌ و الثاني متحركٌ يخرجانِ من موضعٍ واحدٍ في الفمِ من غير انقطاعٍ ، و رأى الرضيُّ أنَّ الإدغامَ حرفٌ واحدٌ يتصفُ بقوة المخرجِ ، وشدةِ النطق به في الوصل و الوقف ، واحتجَّ الرضيُّ لذلك بالوقف، فالذي ي به في الوصل و الوقف ، واحتجَّ الرضيُّ لذلك بالوقف، فالذي يقفُ على يـمدُّ مثلاً ينطقُ حرفاً واحداً لا حرفين ، و لعلَّ الرضيَّ استمسكَ بالتغيير الذي يوجبه الوقفُ للحكم على الإدغامِ بأنه حرفٌ واحدٌ يخرجُ خروجاً قوياً من مكانه في الفم؛ لأنَّ وجودَ حرفين يلزمُ معه الفصلُ بينهما من مكانه في الفم؛ لأنَّ وجودَ حرفين يلزمُ معه الفصلُ بينهما بوجهٍ من الوجوه بحسب قولِ الرضي ، ولكنَّ تعريفَ سيبويه يتضمنُ الإشارةَ إلى أنَّ الحرفَ الثاني على حاله، أما الأولُ فيدخل فيه ، أي أنَّ الإدغامَ لا بدَّ فيه من وجود جوهر الحرفين.

5- يستعينُ الرضيُّ بالقياس لإبراز ما يحتمله متنُ الشافية عنده من التفتيش عن مواضع القصور فيها ، فيشبهُ الشافيةَ بالكافية ليجبُرَ ما في قياس ابنِ الحاجب عنده من الفواتِ كما في تحريك أولِ الساكنينِ بالكسرة أوِ الضمةِ في: خفِ اللهَ ، و اخشوُا اللهَ ، واخشيِ اللهَ ، وحملَ ابنُ الحاجبِ على ذلك اخشوُنَّ و اخشينَّ، لأنَّ النونَ الثقيلةَ كالمنفصلةِ ، فرأى الرضيُّ هنا أنَّ تخصيصَ نحوِ: اخشوُنَّ ، واخشينَّ بحكمٍ مستقلٍّ لا ضرورةَ إليه مادام الساكنُ الأولُ ليس مدةً ،فلا

حاجةَ للنظر إلى الساكنِ الثاني ؛لأنه موجودٌ سواءٌ أكانَ في لفظٍ متصلٍ كقولهم: لم أُبَـلِـهْ أم منفصلٍ كقولهم: اخشوُا اللهَ ،أم كالمنفصل كقولهم: اخشوُنَّ ، واخشيِنَّ ، فمرادُ الرضيِّ القولُ بأنَّ لفظ (كالمنفصل) كالحشو ؛لاستواء المتصلِ والمنفصلِ في تحريك الساكن الأولِ ، وأشارَ الرضيُّ إلى أنَّ ابنَ الحاجبِ نصَّ على ذلك في الشافية و الكافية ، وهذا التوجيهُ من الرضيِّ مستمدٌّ من قياس الشبهِ الذي يقومُ على عقد المشاكلةِ بين المفرداتِ التي يحتوي عليها القياسُ ، فلما استوى لم أُبَـلِهْ ، واخشوُا اللهَ ، واخشيِ اللهَ ، واخشوُنَّ ، واخشيِنَّ جميعاً في تحريك الساكنِ الأولِ بالضمِّ و الكسر انتهتِ الحاجةُ إلى وصف نحو :اخشوُنَّ ، واخشيِنَّ بأنَّ الثانيَ من الساكنينِ كالمنفصلِ ، والنحاةُ يعبرون عن هذا القياس بأنه إجراءُ أمثلةِ الباب على قياسٍ واحدٍ لئلا يختصَّ بعضُها بحكمٍ ليس للآخر كما في حذف الفاءِ من نحو: أعِدُ ،وتعد ، ونعد حملاً على حذفها في :يعد ،و الأصلُ: يَوعِدُ، إذ وقعتِ الواوُ بين الياء قبلها و الكسرةِ بعدها ، فلزمَ حذفها ، أما في: أعد ، وتعد ، ونعد فليسَ قبل الواو ياءٌ لكنها حذفت فيها تشبيهاً لها بيعد ،لإجراء البابِ كله على قياسٍ واحدٍ.

6- ليس استدراكُ الرضي موقوفاً على إبرازِ ما وجده خللاً في الشافية بل يذهبُ أحياناً إلى كشف مراد الماتنِ ، وإيضاح ما يعنيه كما في تشبيه ابن الحاجب لوزن جعفرٍ بوزن كوكبٍ ، وتنضُبٍ ، ومدعسٍ، إذ أوضحَ الرضي أنَّ ابن الحاجب أرادَ التماثلَ في عدد الحروفِ في هذه الأبنيةِ دون النظر إلى التماثل في أنفُس الحركات و السكنات ،لأن الفتحةَ مثلاً في فاء جعفرٍ حركةٌ كالضمة في ضاد تنضُبٍ ، و الفتحةَ في جيم جعفرٍ حركةٌ ، و الكسرةَ في ميم مدعسٍ حركةٌ أيضاً ،أما السكونُ فهو انعدامُ الحركةِ وهذا في الإلحاق ،أما في سواه فلا يؤخذُ بهذا القياسِ ،أي لا يقالُ إنَّ القِمَطرَ على زنة جهازٍ ، وإنْ كانَ الثالثُ ساكناً ؛لأنه لا وجودَ للإلحاقِ بين البناءَينِ.

7- أنشأ الرضي تعقباتِه في شرحه على ماتختصُّ به حروفُ المدِّ و اللين من الأحكام ، فابنُ الحاجب ذهب إلى جواز وقوع الإدغام في أول الكلمة من نحو: تتنزل ، و تتنابزوا في حال الوصل ، وكان قبلَ المثلينِ في أول الكلمة حرفٌ متحركٌ في آخر الكلمة المتقدمة على الكلمة التي يقع فيها المتماثلان مثلُ: قالَ تَّنزلُ، أو انتهتِ الكلمةُ المتقدمةُ بحرف مدٍّ و لينٍ مثلُ: قالوا تَّنزلُ، وأوضح الرضيُّ أنه لا إدغامَ في نحو: لو تتنابزونَ ،لأن الواو هنا حرفُ لين لا حرفُ مدٍّ ، ولا في نحو: هل تتنابزون ، لأنَّ لامَ هل ساكنةٌ ،فإنْ أدغمت احتيجَ إلى تحريكها و لا فائدةَ من تحريكها وإدغامها فيما بعدها ؛لأن الخفةَ من الإدغام ليست جليةً في بلوغ ما يرامُ من الخفة ، ومن هنا بينَ الرضيُّ الشرطَ في مثل هذا الإدغام ، وهو ألا يكون الساكنُ الأولُ حرفَ لينٍ فقط ولا حرفاً صحيحاً ساكناً ، وإنما شرطُ ذلك أن يكون الحرفُ السابقُ للمثلين متحركاً أو حرفَ مدٍّ و لينٍ ، وهذا النظرُ من الرضيِّ شاهدٌ جليٌّ على أنَّ أئمةَ العربية ذوو إدراكٍ تامٍّ لِمَا في حروفها من الأحوال ، و لِمَا في أصواتها من الصفات التي بنَوا عليها أحكامهم ، وليس الرضي مستقلاً في وصفه لحروف العربية وأصواتها عن غيره من الأئمة بدليل أنه شرح كلامَ ابنِ الحاجب ، وهذا يعني أنَّ الرجلين يتفقانِ في قوة إدراكهما لخصائص الحروف العربية كغيرهما من الأئمة ، ولهذا لا يجدُ المستقرئُ لكتب الأئمة تعارضاً فيها ، بل كلامُ كلٍّ منهم يشرحُ كلامَ الآخر ابتداءً بسيبويه و بمنِ اتخذوا علمه إماماً لهم في وضع المصنفات التي يصفون فيها لغة العرب ، ويضعونَ القواعدَ الضابطةَ لها.

8-يُستنتجُ من وقوف الرضي عند لفظ (خندريس) أنَّ الأعجميَّ لا مكانَ لليقين في إخضاعه لقياس العربية ، ولذلك لا يقطع بالقول إن وزن خندريسٍ فعْلَليلٌ ، أو فنعليل ، بخلاف نحو : برقعيدٍ ، و دردبيسٍ ، فإنَّ لهما وزناً مقطوعاً به ، وهو فعلليلٌ ، وإنما وقع الخلافُ في خندريسٍ لوجود النون ثانيةً ساكنةً فلا يقين لوصفها بزيادةٍ أو أصالةٍ ، ولذلك تتباينُ أحكامُ النحاةِ في نون خندريسٍ كما

تباينت أحكامهم في منجنيق من حيث زيادةُ الميم و النون وأصالتُهما ، ومن هنا يعلم أنَّ إخضاع لغة العجم مطلقاً لقياس العربية أو العكسَ لا بد فيه من كثرة التأني و التروي.

الهوامش:

[1]– كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم 150

[2]– مجموع مهمات المتون 507.

[3]– شرح الشافية 227/1.

[4]– الكتاب 415/3.

[5] – شرح الشافية للرضي 1 /227– 228

[6] – مجلة مخبر اللغة العربية وآدابها في الصوتيات (82) المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني

[7] – الكتاب 3/ 433

[8] – اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية 99

[9]– أي في المصغّر.

[10]– مجموع مهمات المتون 508، والإداوة: المِطهرة والجمع الأداوى (الصحاح 2266/6) (أدا).

[11]– شرح الشافية 235/1.

[12]– المقتضب 246/2.

[13]– الإيضاح في شرح المفصل 553/1.

[14]– الكتاب 469/3.

[15]– المقتضب 283/2.

[16] – مجلة الصوتيات 3 المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني

[17]–مجموع مهمات المتون 521.

[18]–شرح الشافية 280/2 والأدلُو جمعُ الدلوِ في أقل العدد (الصحاح 2338/6) (دلو).

[19]– مجموع مهمات المتون 543–544.

[20]– شرح الشافية 235/3.

[21]– الكتاب 104/4–105.

[22]– المقتضب 197/1.

[23]– كلمةُ (الألف) لفظُها في مجموع المتون وفي شرح الرضي (الألفين).

[24]– شرح الشافية 237/3.

[25] – الصوتيات العربية 92

[26]– في المطبوع: أُبَلِهْ والصواب: أُبَلِهْ والأصل: لم أُبالْ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ولولا الكثرة لم تحذف، لأنه يجوز التقاؤهما في الوقف (المقتضب 167/3).

[27]– مجموع مهمات المتون 518–519.

[28]– (هما) أي نونا التوكيد، و(غيرهما) أي المثنى وجمع المؤنث. يقال في التثنية وجمع المؤنث: اضربانّ واضربنانّ ولا تَدخُلُهما الخفيفةُ (شرح الكافية 402/2).

[29]– شرح الشافية 237/2.

[30]– الكتاب 159/4.

[31]– نفسه 509/3.

[32]– مجموع مهمات المتون 517، والجعفر: النهر الصغير (الصحاح 615/2) (جعفر)، القرطاس: ما يكتب فيه (الصحاح 959/2) (قرطس)، التنضب: شجر (الصحاح 226/1) (نضب) القِرواح: الأرض البارزة للشمس (الصحاح 396/1 (قرح)، القِرطاط: ما يوضع للسّرج (مقاييس اللغة 72/5) (قرط).

[33]– شرح الشافية 183/2–184 والقِمَطر: ما يصان فيه الكتب (الصحاح 797/2) (قمطر).

[34]– الكتاب 613/3 والأجدل: الصقر (مقاييس اللغة 434/1) (جدل).

[35]– أي الزمخشري.

[36]– الإيضاح في شرح المفصل 523/1.

[37] – الممتع في التصريف 32/1

[38] – دراسات في علم اللغة 194

[39]– الكتاب 613/3 والعِثير: الغبار (الجمهرة 39/2) (ثَ رَ عَ)، الجندب: دويبة أصغر من الجراد (الجمهرة 298/3).

[40]– مجموع مهمات المتون 527 والشرنبث: الغليظ الكفين والرجلين (الصحاح 285/1) (شربث) والعُرُند: الغليظ (الصحاح 505/1) (عرد).

[41]–شرح الشافية 377/2–378 والجعنظار: الشَّرِهُ النهِمُ (الجمهرة 404/3).

[42]–التكملة 240 والعقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل (الصحاح 1772/5) (عقل)، عصنصر: موضع (الجمهرة 370/3)، الجرنفس أو الجُرافس: الضخم (التاج 498/15) (جرفس).

[43]–الكتاب 323/4.

[44]–المنصف 136/1–137.

[45]–الإيضاح في شرح المفصل 665/1 والحبنطى: القصير العظيم البطن (الجمهرة 398/3).

[46] – مجلة مخبر اللغة العربية وآدابها في الصوتيات (127) المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني

[47]–مجموع مهمات المتون 548.

[48]–شرح الشافية 290/3–291.

[49]–مجموعة الشافية 253/2.

[50]–في المطبوع: قَزَعمل والثابت في العين (347/2) والصحاح (1800/5): قُذَعمل.

[51]–مجموع مهمات المتون 499، القرطعب، يقال: ما لفلانٍ قرطعبة أي ما له قليل ولا كثير (الجمهرة 405/3)، الجحمرش: العجوز الكبيرة (الصحاح 997/3) (جحمرش)، القُذَعمل: الضخم من الإبل (العين 347/2 (قذعمل)، العضرفوط: دُويبة بيضاء ناعمة تشبَّه بها أصابع الجواري في الرمل (العين 345/2 (عضرفوط)، الخزعبيل: الحديث المضحك (الجمهرة 371/3)، القَرطبوس: اسمٌ للداهية (التاج 367/16) (ق ر ط ب س)، القبعثرى: الفصيل المهزول (العين 347/2) (قبعثر)، الخندريس من أسماء الخمر (العين 339/4) (خندرس).

[52]–شرح الشافية 50/1. قال ابن دريد: «بربعيصُ موضع وبرقعيد موضع أحسبهما معرَّبين» (الجمهرة 401/3).

[53]–أي بالزيادة والأصالة.

[54]–شرح الشافية 50/1–51، العلطميس: الناقة التامة الخلق (الجمهرة 401/3) الجعفليق: المرأة الكثيرة اللحم (الجمهرة 110/2) (جَ قَ لَ).

[55]–الممتع 163–164.

[56]–شرح الملوكي 186.

[57]–الكتاب 323/4، والحِنْزقر: القصير الدميم (الصحاح 638/2) (حنْزقر)، الحِنبتر: الشدَّة (التاج 96/11) (خ ن ب ت ر).

[58]–الإيضاح في شرح المفصل 699/1

[59]–الجمهرة 330/3.

[60]–الصحاح 1455/4 (فصل الجيم).

[61]–المنصف 147/1.

[62] – المزهر في علوم اللغة و أنواعها 268/1

[63]–مجموع مهمات المتون 538–539. النِّحلئ: ما أفسده السكين من الجلد إذا قُشر (الصحاح 44/1–45) (حلأ).

[64]–يعني بالمخالفة مباينةَ الاسم للفعل الموازنِ له إما بحرفٍ زائدٍ لا يزاد في الفعل كميم مقامٍ أو بحرفٍ يزاد مثلُه في الفعل متحركٍ بحركةٍ لا يحرَّك في الفعل بمثلها نحو: تِباع وتِبيع (شرح الشافية 145/3).

[65]–في المطبوع: العين بـ(ال) التعريف.

[66]–شرح الشافية 156/3–157.

[67]–التُرتب: الأمر الثابت (التاج 73/2) (ت ر ت ب).

[68]–التكملة 256 وينظر الكتاب 353/4.

[69]–مجموع مهمات المتون 521.

[70]–شرح الشافية 285/2.

[71]–الكتاب 176/4.

[72]–نفسه 181/4.

المصادر والمراجع

1- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425هـ–2005م.
2- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزَّبيدي، وزارة الإعلام، الكويت 1395هـ–1975م.
3- التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.
4- جمهرة اللغة لابن دريد، دار صادر، بيروت.
5- دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر دار غريب القاهرة 1998م.
6- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

7- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
8- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت ط2 1408هـ-1988م
9- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2 1399هـ-1979م.
10- الصوتيات العربية تأليف الدكتور منصور الغامدي مكتبة التوبة الرياض ،1421هـ.
11- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الهجرة، قم، إيران/ ط1، 1405هـ.
12- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
13- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 1408هـ-1988م.
14- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت.
15- مجموع مهمات المتون، تصحيح أحمد سعد علي، دار الفكر بدمشق.
16- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، ضبطه و صححه محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد أحمد جاد المولى و علي البجاوي، طبعة البابي الحلبي.
17- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، 1423هـ-2002م
18- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

19- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3.
20- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين البابي الحلبي مصر، ط1، 1373هـ-1954م.

الرسائل الجامعية:

اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية رسالة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها إعداد مهدي القرني جامعة أم القرى مكة المكرمة.

المجلات:

مجلة مخبر اللغة العربية وآدابها في الصوتيات المجلد الخامس عشر(15) العدد: الثاني2.